

تأثير الانقسامات الطائفية على استقرار الأنظمة السياسية الخليجية - البحرين والكويت من منظور مقارن-

أ/ سمية بلعيد - جامعة تبسة
(باحثة دكتوراه) - جامعة باتنة 1
bela.soumia@gmail.com

ملخص:

يتميز الكويت والبحرين بوجود السنة والشيعة لكن مع إختلاف يكمن في النسب، تميزت العلاقة بين الطائفتين بنوع من الاضطراب نتيجة تراكم توليفة من الأسباب تنوعت بين تاريخية وإقليمية وحتى داخلية، حيث خلقت هذه الأخيرة نوعا من التعصب ومن ثمة الانقسام.

يظهر هذا في ظل وجود نظامين ملكيين بأسر حاكمة سنية، مما أدى إلى بروز الطائفة الشيعية من خلال رفع العديد من المطالب بمختلف المستويات وصلت في بعض الأحيان إلى طلب تغيير الأنظمة أسوة بالنظام الإيراني.

اعتمدت الدولتين استراتيجيتين مختلفتين من أجل التعاطي مع المطالب الشيعية وبغية منع أي تأثيرات سلبية على إستقرار النظامين في نفس الوقت، لكن مظاهر التأثير السلبى توضحت في البحرين مقارنة مع الكويت نتيجة إرتفاع معدلات العنف وإنخفاض مستوى الاندماج المجتمعي نظرا لوجود ترابط وثيق بين مستوى التأثير بالانقسام الطائفي والاستراتيجية المتبعة تجاهه.

الكلمات المفتاحية:

الطائفية؛ الاستقرار السياسي؛ قدرات النظام السياسي؛ الاندماج المجتمعي.

Abstract:

In Kuwait and Bahrain we can notice that Sunnis and Shiites are very famous but with a difference in the proportions, the relationship between the two sects known with a sense of turmoil as a result of the accumulation of a combination reasons in which the historical, regional and played a role in creating a kind of intolerance furthermore division.



There are two royal families of the Sunni ruling which led to the emergence of the Shiite sect by raising many demands at various levels reached in some cases to request change regimes like the Iranian regime.

There are two different strategies adopted by the two states for dealing with Shiites demands, in order to prevent any negative effects on the stability of the two systems at the same time, but the negative Impact made clear effect in Bahrain, in comparison with Kuwait as a result of high levels of violence and low level of social integration because of a closed correlation between the level of influence of the sectarian divide and the strategy that followed it.

Key words: Sectarianism; Political stability; Political system capabilities; Community integration.

مقدمة

كان للدين أهمية كبيرة لعقود طويلة لكنها تراجعت حتى أواخر سبعينات القرن العشرين لصالح العامل الأيديولوجي، ثم استعاد مكانته كقضية عالمية نتيجة لمراجعات نظرية أعادت الاعتبار إلى القيم وإستنادا لأحداث كان في مقدمتها الثورة الإيرانية سنة 1979م، وبنجاحها تجددت الرغبة في إستعادة الأمجاد الفارسية في الخليج وتبين ذلك من خلال سياسة تصدير التشيع بعد أن عرفت إيران نفسها بطريقة مذهبية عبر إنتهاجها لمذهب الاثني عشر، ورغم إحتواء منطقة الخليج على عديد الطوائف الدينية إلا أن هذا التطور مس بشكل خاص السنة والشيعية، يغذي هذا الاحتقان وجود تداخل قبلي بين إيران ودول الخليج خاصة في البحرين والكويت، مما خلق قواعد مجانية للاختراق الإيراني عبر مدخل الانقسام السني-الشيوعي.

وبالعودة إلى الوراء محاولين قراءة التاريخ الإسلامي بعجل بغية معرفة جذور هذا الصراع القديم نجد أن المذهب الشيعي لم يكن فكرا مستقلا بذاته عن الإسلام وإنما التراكمات السياسية كان لها الدور في تكوين هذا المذهب، فقد إرتبط تكوينه بمسائل خلافية حول تولي الخلافة، لكن هذه الخلافات بلغت ذروتها بعد مقتل "عثمان بن عفان" - رضي الله عنه-، وحادثة التحكيم الشهيرة في عهد "علي بن أبي طالب" -كرم الله وجهه- وتجدر الإشارة إلى أن الخلاف بين الطرفين كان



عقائديا لكنه أخذ المنحى السياسي بعد نزاعات حول الخلافة في العهد العباسي لتتواصل حلقات الصراع متجلية في؛ وجود خلافة سنية في بغداد وأخرى شيعية في القاهرة -في القرن السادس للهجرة-

ومنذ ذلك الوقت تغلف الصراع السني-الشيعي بمزيج بين السياسة والدين لينتج إنقسامات طائفية في منطقة الخليج، هذا الانقسام بين إيران ودول الخليج ألقى بظلاله على الداخل الخليجي بفعل وجود امتداد قبلي إيراني فيها، مما حرك استغلاله خاصة في دولتي الكويت والبحرين جراء سياسات التآليب المستمر على الأنظمة، الأمر الذي ولد الشك في الولاء القومي لهؤلاء الشيعة من قبل الأنظمة خاصة في البحرين بالمقارنة مع الكويت، وقد كانت نتائج سلبية على الوحدة الاجتماعية في الدول الخليجية من خلال الانقسامات الطائفية وخلق منطوق مفاده أن الاندماج المجتمعي في دولتي الكويت والبحرين أصبح مرهونا بتطورات أحداث البيئة الخارجية.

ولقد كان الأثر واضحا على استقرار النظامين في كل من البحرين والكويت مما اضطرت لوضع استراتيجية من قبل الدولتين لتدارك الوضع، نزعته في كثير من الأحيان إلى القبضة الأمنية الأمر الذي حرك أصوات منادية بالتغيير تدعمها جهات خارجية ما فتئت تبحث عن ذلك وهذا باستغلال المسألة الطائفية.

استنادا إلى ما سبق نطرح الإشكالية الآتية:

كيف تؤثر الانقسامات الطائفية على استقرار النظام السياسي في كل من البحرين والكويت؟

وقصد معالجة الإشكالية وتسهيل وجهة البحث ارتأينا صياغة الفرضية التالية:
كلما تنوعت التركيبة الطائفية كلما أثر ذلك سلبا على الاستقرار السياسي في الدول التي توجد بها.

وتستعين الدراسة بالاقتراب البنائي الوظيفي عبر استحضار الوظائف والقدرات الخاصة بالنظام السياسي ومحاولة اسقاطها على الكويت والبحرين في اطار تعاطيهما مع المسألة الطائفية بغية استنباط مدى تأثير النظامين بمستوى الانقسام الطائفي.

أولاً: دراسة في المفاهيم:

سوف نتعرض في هذا الجزء إلى المفاهيم المفتاحية وهذا ليس على وجه الاسهاب ولكن الضرورة تستدعي ذلك .

1- في مدلول الطائفية:

تعتبر الطائفية من بين الظواهر المعقدة فهناك من يراها ظاهرة إيجابية تنم عن التنوع، وهناك من يصنفها ظاهرة سلبية لكونها المرجعية لظهور الصراعات نتيجة تحولها من هوية ثقافية إلى هوية سياسية، وكذا تداخلها بمفاهيم على غرار المذهبية. **أ- لغويا:** الطائفية هي مصدر كلمة طائفة وتعني جماعة قد تكون من الأشخاص أو الأشياء.

اذ ذكر الثعالبي النيسبوري في ترتيب جماعات الناس وتدرجها من القلة إلى الكثرة على القياس: نفر، رهط، قبيل، عصابة، طائفة، ثلة،حزب.⁽¹⁾ وتأتي الطائفة بمعنى الجزء من الشيء، والطائفة الرجل الواحد إلى الألف⁽²⁾، وقد جرى استخدام الطائفة لوصف فئة اجتماعية أو تحديد فئة دينية⁽³⁾.

اعتمادا على ما سبق ذكره يظهر لنا أن الطائفة تعبر عن مكون عددي لجماعة لا يتم حصره في قلة أو كثرة، وهي مرادفة لكلمة فرقة أو جماعة، وعليه فالطائفية لغة هي الانتماء إلى طائفة معينة ووجه الربط بين الطائفة والطائفية هي أن هذه الأخيرة مصدر صناعي، وهذا التوصيف هو تأكيد على الارتباط الطبيعي لأفراد جماعة معينة ضمن أسس مشتركة أبرزها الجانب العقائدي.

ب- اصطلاحا: الطائفية ظاهرة ايجابية: قلة من المهتمين بالطائفية صنّفوها في سياق ايجابي، واعتبروها مفهوما يتضمن فكرة الأقلية المتحركة في إطار الكل وفي هذا التعريف استدلال بالجانب اللغوي مما يدل على سلامته وعدم احتوائه على معنى سلبي⁽⁴⁾، لكن بالنظر إلى هذا التعريف نجد تناقضا مفاده أن الطائفية ليست محصورة لا في قلة ولا كثرة، فقد تكون أقلية أو أغلبية ويتضح ذلك بتعريف الأقلية. **- مفهوم الأقلية:** اختلفت المعايير المستخدمة في تحديد مفهوم الأقلية فبعض الباحثين اعتمدوا المعيار العددي وبعضهم أخذ بمعيار الوضع السياسي والاجتماعي حيث لا تعد

كل أقلية مضطهدة الحقوق فقد تكون الأغلبية هي المضطهدة ومنهم من جمع بين المعيارين.

فحتى نطلق تعريف الأقلية على جماعة يشترط فيها القلة العددية بالنسبة لسكان الدولة، وأن يملكوا خصائص ثقافية مختلفة يظهرون شعورا بالتضامن تجاه الاحتفاظ بهويتهم في ظل أوضاع يميزها الاضطهاد في الحقوق، وهو الذي أخذت به الاتفاقيات الخاصة بالأقليات⁽⁵⁾.

يؤكد هذا التعريف الطرح السابق فالطائفية لا تخضع للمعيار العددي فقد تكون أغلبية، وهي لا تتعلق بالوضع الاجتماعي والسياسي كما هو الحال في الأقلية، فالطائفية باختصار هي جماعة بغض النظر عن عددها تعتقد بمذهب أو دين معين تعتبره أساس الرابطة المشتركة.

- الطائفية ظاهرة سلبية: إن الطائفية في شكلها السلبي معناها أن يتحول الاختلاف بين الطوائف إلى حالة رفض لوجود الآخر.

فهناك من يربطها بظاهرة التعصب باعتبارها جزءا من التدين والتي بفعل عوامل معينة جعلت من الطائفيين يتمسكون بتفسير أحادي من الاجتهادات المذهبية بوصفه الأكثر تعبيرا عن الدين، وعليه فهي جزء من ظاهرة التدين اتخذت مظهرا عدوانيا خلال تطورها⁽⁶⁾. في حين اعتبر "عزمي بشارة" الطائفية ظاهرة أبعد ما تكون عن تحديد مصالح الأمة، بل تسعى إلى ضمان مصالح ضيقة وتؤدي إلى تهميش المصالح الوطنية⁽⁷⁾.

فالطائفية لا يمكن عزلها عن موجة التدين فهي حالة تدين تميل نحو تفضيل تفسير مدرسة فقهية واحدة للدين، وكل ما عدا هذا التفسير يندرج تحت الخروج عن الدين لتتشكل توجهات عدوانية تجاه الآخرين⁽⁸⁾.

وتعليقا على التعريف الأخير لا يمكن اعتبار الطائفية التزاما دينيا بتشريع فقهي، وإنما هي تجرد من الدين بتحولها إلى وظيفة دنيوية، ويتوافق هذا التعليق مع التعريف المقترح من "برهان غليون" بقوله: الطائفية ليست التدين وإنما هي بعكس ذلك تماما إخضاع الدين لمصالح السياسة الدنيا والتطور على حساب الجماعات الأخرى⁽⁹⁾.

وقبل استخلاص تعريف إجرائي في ظل هذه التجاذبات في تعريف الطائفية، نتساءل عن أسباب تحولها من الجانب الايجابي-إن سلمنا بذلك- إلى الجانب السلبي 5.

- أسباب تحول الطائفية من ظاهرة ايجابية إلى سلبية: نلخصها في:

- عدم تقبل التعددية والتي تعني فكرة الاختلاف الجذري ما بين الأفراد وهي النتيجة الطبيعية لممارسة الإنسان لحريته في إطار الاعتراف بمكانة الأفراد ضمن الجماعات الثقافية فتبرز عندئذ فكرة التسامح مع التصورات الأخرى.⁽¹⁰⁾

- اعتماد إستراتيجية فرق تسد من قبل الأنظمة السياسية وكذا الاستعمارية.

- تسييس الطائفية بسبب الشحن الإعلامي.

- تعريف إجرائي: الطائفية ظاهرة تدل على إلتناء أفراد إلى جماعة ما يؤمنون بدين أو مذهب معين ويعتبرونه الأصح، تعززت فيها ظاهرة "النحن" و"الهم" بفعل عوامل داخلية وخارجية خلقت تعصبا تجاه الآخرين.

2- المذهبية: تشويش في المعنى:

يعود أصل كلمة مذهبية إلى مذهب والذي يعني في اللغة الطريق والقصد، أما إصطلاحا فهو مجموعة من الآراء العلمية والفلسفية يرتبط بعضها بشكل يجعلها وحدة منسقة، ومعنى هذا أن المذاهب تختلف باختلاف مصادرها ومفاهيم الناس لها من دينية وغير دينية⁽¹¹⁾. وهي مجموعة الاعتقادات التي تؤسس لنظام تعليمي ديني يكون مقترنا بجملة من قواعد التفكير⁽¹²⁾، أما الطائفية فهي مجموعة دينية منغلقة على نفسها تخلق تعارضا مع الممارسات الدينية المهيمنة، وعليه نفهم أنه لا يخلو إنسان أو مجتمع من مذهب يسير بموجبه، وإجمالا تطلق المذهبية على ما يعتقد الشخص صوابا ويدين به، فإذا كانت الطائفة مرادفة للجماعة والطائفية هي الانتماء لهذه الجماعة وفق رابطة مشتركة، فإن المذهب هو أساس هذه الرابطة باعتباره المسلك الديني.

وإنطلاقا مما سبق يظهر بأن من الخطأ إعتبار المذهبية والطائفية مفهومي مترادفين، فالمذهبية متعلقة بالدين ولا إرتباط لها بالقومية أو السياسة كما هو الحال في الطائفية⁽¹³⁾.

3- النظام السياسي: سنركز على طرح غابرييل أmond (Gabriel Almond) باعتباره أكثر علماء السياسة تعمقا في دراسة المدخل الوظيفي ومقارنة النظم السياسية.

يرى أmond أن النظام السياسي هو نظام من التفاعلات يمكن ملاحظتها تجريبيا تهتم هذه التفاعلات بالقواعد والمؤسسات وليس بعيدا أن تؤثر في السلوكيات⁽¹⁴⁾، وإجمالا فالنظام السياسي هو عملية التوزيع السلطوي التي تتم بين مؤسساته الرسمية والأخرى غير الرسمية بما يلزم اتخاذ قرارات سياسية.

ومن المعروف أن للنظام السياسي مدخلات ومخرجات حددها أmond في عدة وظائف:
- وظائف المدخلات: وهي التنشئة السياسية وتوضيح المصالح وتجميعها.
- الاتصال السياسي: أي الاتصال بين العناصر المكونة للنظام أو بين النظام والبيئة الخارجية.

- وظائف المخرجات: لخصها في تشريع القانون، تنفيذه، القضاء به.
إضافة إلى قدرات النظام السياسي والتي بواسطتها إضافة إلى الوظائف يمكن المقارنة بين النظم السياسية وهي:

القدرة الاستخراجية: قدرته على جلب الموارد من البيئتين الداخلية والخارجية.
القدرة الاستجابية: العلاقة بين المدخلات والمخرجات.
القدرة الرمزية: معدل تدفق الرموز الفاعلة من النظام السياسي إلى المجتمع.
القدرة التوزيعية: توزيع الفرص بين الأفراد بشكل متكافئ.
القدرة التنظيمية: مقارنة النظام السياسي للرقابة على السلوكيات الخاصة بالأفراد باستخدام القوة الشرعية.

وفي إطار هذه المقالة سنقوم باسقاط جملة الوظائف والقدرات على النظامين الكويتي والبحريني لكي نستخلص في الأخير الفرق بينهما في التعامل مع المسألة الطائفية .

4- في مفهوم الاستقرار السياسي:

يعتبر مفهوم الاستقرار السياسي مفهوما نسبيا لا يمكن قياسه بل هناك مؤشرات دالة عليه، فقد ظهر مصطلح الاستقرار السياسي في خضم الصراعات الأيديولوجية وتحديدًا سنة 1960⁽¹⁵⁾.

فهناك من ربطه بقدرة النظام السياسي على إدارة النزاعات القائمة داخل المجتمع بشكل يمكنه من القيام بتغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات المواطنين⁽¹⁶⁾. و كأننا نفهم من هذا التعريف أن النظام السياسي لا يكون مستقرًا إلا إذا حقق القدرة الاستجابية، وهناك من يعرفه باعتباره الدرجة التي تتطابق فيها الأدوار والهياكل الرسمية مع أدوار الهياكل غير الرسمية، فكلما زادت الفجوة زاد عدم الاستقرار⁽¹⁷⁾.

في حين يعرفه " ليكود أكيه " بأنه إنتظام تدفق التبادلات السياسية، وفي هذا الاطار يمكن الحكم على مدى تحقق الاستقرار السياسي من عدمه في نظام معين عبر مؤشرات مثل العنف السياسي والاضطراب المجتمعي⁽¹⁸⁾.

وهناك من يزيد على مؤشري غياب العنف المادي والاندماج المجتمعي وجوب توفر قدرة استجابية إضافة إلى إستقرار مؤسساتي تتضح فيه معالم الشرعية والمشروعية، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية الاقتصادية⁽¹⁹⁾.

وتعليقا على ما سبق وفي إطار الربط بين النظام السياسي والاستقرار السياسي، فالنظام السياسي حتى يكون مستقرًا يجب أن يقوم بوظائفه ليضمن التبادلات السياسية في إطار مدخلات ومخرجات، ثم بقدراته بداية بالاستجابية التي تعد مدخلا لباقي القدرات حتى تظهر مؤشرات الاستقرار السياسي المعروفة ومن ثمة الاستقرار السياسي للنظام.

ثانيا: السنة والشعبة في الكويت والبحرين: قراءة في الأرقام

تضم منطقة الخليج العديد من الطوائف على غرار السنة، الشيعة، الاسماعيلية، الاباضية، تنوع طائفي كان من المفترض أن يتم تجاوزه في إطار الهوية الجماعية لكنه أخذ منحًا سلبيًا خاصة بين السنة والشيعة.

أ- الكويت:

إستنادا إلى مصادر الادارة المركزية للاحصاء في الكويت فإن عدد السكان حتى منتصف 2015 بلغ 3971031 بما يقارب 30٪ أصليون و70٪ وافدون⁽²⁰⁾، أما عن نسب الطائفتين محل الدراسة فإن كل التقارير تقتبس الأرقام من تقرير الحرية الدينية في العالم لسنة 2013 وما قبله 2006 الذي تصدره الخارجية الأمريكية سنويا، إذ يمثل السنة في الكويت 70٪، والشيعية 30٪⁽²¹⁾.

إستوطن الشيعة دولة الكويت منذ فترة طويلة حيث ينقسمون إلى شيعة عرب وإيرانيين، ينحدر العرب من الجزيرة العربية وتحديدا من المنطقة الشرقية من السعودية ويطلق عليهم الحساوية نسبة إلى الأحساء وآخرين من البحرين يطلق عليهم البحارنة إضافة إلى شيعة جنوب العراق، أما الشيعة الإيرانيون فيعرفون بالمعجم يمثلون نسبة كبيرة من شيعة الكويت وهم معربون لكنهم احتفظوا ببعض العناصر الثقافية لأصولهم .

وينقسمون بدورهم إلى أربع 4 مدارس ؛ جماعة الميرزا معظمهم من الحساوية، أما الاخبارية فهم من البحارنة والأصولية وهم من شيعة العراق ولبنان وإيران، أما الخويئية وهم بقية شيعة الكويت من أصول إيرانية⁽²²⁾، أما السنة فيشكلون 70٪ من سكان الكويت، حيث تنتمي الأسرة الحاكمة إليها.

ب- البحرين:

بلغ عدد سكان البحرين سنة 2014 نحو 1314562 مليون بمعدل 49٪ أصليون، 51٪ وافدون⁽²³⁾، والخريطة الطائفية للسنة والشيعة في البحرين مختلفة حيث تعد الطائفة الشيعية أغلبية عددية بالمقارنة مع السنة، مع هذا اختلفت المصادر في تحديد النسب بشكل دقيق في دولة البحرين ما يوحي بحجم الخلاف الذي ألقى بظلاله على الأرقام، لكن غالبية الدراسات تؤكد أن الشيعة أغلبية دون الاتفاق حول النسبة بشكل جلي - 70٪ - 80٪.

ينحدر شيعة البحرين من المنطقة الشرقية في السعودية حيث يشكل الأصل العربي الغالبية منهم، بينما يقدر حوالي (25٪، 30٪) من هم ذوو أصول إيرانية، وما يميزهم

غياب مرجعية دينية مقيمة وهم في ذلك يتبعون مرجعيات في الخارج⁽²⁴⁾ -العامل الخارجي- بينما يشكل السنة باقي النسبة في ظل نظام حكم سني منذ ظهور الدولة.

ثالثا: أسباب انبعاث المسألة الطائفية

نعرج بداية على ظروف انبعاث المسألة الطائفية، فإذا لم تكن الدراسات قد إتفقت على نسب الطائفتين إلا أنها تكاد تتفق حول أسباب الطائفية في الخليج والتي تعود إلى:

- إحتكام الشعوب إلى وقائع ذات جدال حدثت في الماضي.
- غياب ثقافة التعددية الفكرية والتوافق.
- تحول الطائفية من هوية ثقافية إلى سياسية نتيجة عمليات التسييس.
- تناغم مصالح أطراف داخلية مع مطالب أطراف خارجية ناهيك عن دور الاستعمار كعامل مسبق.
- نجاح الثورة الايرانية وتبني منهج تصدير الثورة في وسط إقليمي مختلف سني شيعي.

- مخلفات الحرب العراقية-الايرانية التي غلفت بالطائفية. - العلاقات المتوترة السعودية-الايرانية التي ألقت بظلالها على المنطقة. - التمكين السياسي للشيعية في العراق بعد 2005 .

وما زاد في توتر الوضع جملة من الأحداث ألقت بظلالها بطريقة سلبية؛ كتصنيف دول الخليج لحزب الله اللبناني منظمة اراهابية، إضافة إلى قطع العلاقات السعودية الايرانية -بداية عام 2016- على خلفية قضية الاعدامات خاصة منها ما نفذ في رجل الدين الشيعي نمر النمر، ناهيك عن حل جمعية الوفاق البحرينية الشيعية في جويلية 2016.

رابعا: نظرة على طبيعة النظام السياسي في الكويت والبحرين:

أ- الكويت:

يعتبر الكثيرون النظام الكويتي برلمانيا في حين لا يعتبره البعض الآخر كذلك بحكم عدم إشهار الأحزاب السياسية فيه لكنه واقعا يقر بالفصل مع التعاون بين السلطات، فقد بدأ الكويت نهجا ديمقراطيا تجسد في أول مجلس تشريعي عام 1938



حيث بدأ التمهيد لقيام نظام ديمقراطي منذ البداية وهذا ما تؤكد ما بعد مرحلة استقلال الدولة عام 1961⁽²⁵⁾، فالسلطة التنفيذية ممثلة في الأمير والحكومة لها صلاحيات ما بين تنفيذية وأخرى تشريعية، أما عن السلطة التشريعية فهي ممثلة في الأمير ومجلس الأمة المكون من 50 عضواً كما نص على ذلك الدستور الكويتي.

وفي إطار العلاقة بين السلطتين فإن الواقع العملي يرجح كفة السلطة التنفيذية على حساب التشريعية نظراً لامكانية حل البرلمان من قبل الأمير، لكن هذا لا يلغي المجال الحر من المسألة البرلمانية للوزراء وقوة التجربة الكويتية في الأداء البرلماني⁽²⁶⁾، أما عن المؤسسات غير الرسمية والتي تتلخص أهم مكوناتها بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني فيمكن القول بأن النصيب الأوفر في نشأة مؤسسات المجتمع المدني يعود إلى الأندية الثقافية والتعليمية التي أثرت في النضج السياسي للكويتيين فتكون بذلك المجتمع المدني الكويتي، أما عن الأحزاب السياسية فهي غير معترف بها قانونياً إلا في شكل تنظيمات سياسية بصلاحيات موسعة⁽²⁷⁾.

ب- البحرين:

استقلت البحرين عام 1971 وقد ركز الأمير آنذاك على خلق قاعدة شرعية للسلطة إضافة إلى سلطته بحكم العرف والتقاليد وقد سارت البحرين على نفس خطوات الكويت غداة استقلاله⁽²⁸⁾، ويعد النظام البحريني نظاماً ملكياً حيث تتناط السلطة التنفيذية بالملك جنباً إلى جنب مع مجلس الوزراء المعين من قبله، أما البرلمان فيتكون من غرفتين كل منهما بـ40 عضواً؛ مجلس النواب المنتخب ومجلس الشورى المعين من الملك وتتناط السلطة التشريعية بالملك والمجلس الوطني، وتجدر الإشارة إلى أن السلطة التشريعية سيطرت عليها السلطة التنفيذية كلية بالنظر إلى الصلاحيات المحدودة لمجلس الشورى وغيابه من 1975 إلى 1992⁽²⁹⁾.

أما الأحزاب السياسية فلا يختلف الوضع عن الكويت في ظل غياب إطار قانوني يؤسسها والاقتصر على الجمعيات السياسية كبديل.

خامساً: الطائفة الشيعية: بين المكاسب المحققة والمطالب المتجددة

أ- الكويت: تجدر الإشارة بداية إلى أن الشيعة في الكويت تياران؛ تيار محافظ له مصالح مشتركة مع السلطة يسعى لتحسين الوضع الديني للطائفة، في حين يوجد تيار

ثوري متشدد يمثل الأغلبية له مطالب ذات سقف عالي، برز بقوة بعد الثورة الإيرانية
سعى لتغيير النظام الحاكم⁽³⁰⁾.

1- المطالب: تتمثل في:⁽³¹⁾

- اعتماد عيد عاشوراء إجازة رسمية.
- الحق في بناء المساجد الخاصة والحسينيات لما لها من قيمة دينية وسياسية.
- تدريس المذهب الجعفري في الجامعات.
- إقامة هيئة تتولى إدارة الأوقاف الجعفرية بشكل مستقل.
- حذف الأجزاء التي تمس بالشيعة في المناهج الدراسية.
- إقامة تجمعات وتشكيلات سياسية للانخراط في العمل السياسي.
- حضور شعبي في الشرطة والجيش وحتى الحكومة مع تمثيل سياسي في البرلمان.
- توزيع متكافئ ليرادات الثروة النفطية .

2- المكاسب المحققة:

- على مستوى العمل السياسي: ظهور تنظيمات سياسية ومنها:
- **الجمعية الثقافية الاجتماعية:** وهي الواجهة الرسمية للشيعة ذات توجه ليبرالي
تأسست عام 1963 لم تتمتع بنفس إمتيازات الجمعيات السنية، تمثلت مطالبها في بناء
المساجد والحسينيات⁽³²⁾.
- **الاتلاف الاسلامي الوطني:** تأسس عام 1991 ومنذ هذا التاريخ بدأت التجمعات
السياسية في شكلها العلني⁽³³⁾.
- **ائتلاف التجمع الوطني الشيعي:** تشكل في 2005 ويضم أبرز التشكيلات
الشيعية.

- **التمثيل البرلماني:** يمثل الجدول التالي عدد المقاعد التي تحصل عليها الشيعة من
اجمالي 50 مقعدا في إستحقاقات انتخابية متكررة:

جدول رقم 01: التمثيل البرلماني للشيعة في الكويت

ملاحظات	عدد المقاعد المتحصل عليها	سنة الاسـتـحقاق الانتخابي

الحق في التصويت	مقعدين	1961
والترشح بغض النظر	5 مقاعد	1963
عن الانتماء	6 مقاعد	1971
الطائفي	10 مقاعد	1975
وزير شيعي لأول	--	1981
مرة	4 مقاعد	2006
وصول التيار الثوري	9 مقاعد	2009
الأصولي	17 مقعدا	2012
وزيرين شيعيين في	9 مقاعد	2015
الحكومة		

المصدر: تصميم شخصي

وباستقراء الواقع يظهر لنا أن النظام الكويتي يتعامل بمنطق المرونة؛ حيث إعتد النظام سياسة عامة رمزية من خلال منح الشيعة حق بناء المساجد الخاصة وكذا الحسينيات - أكثر من 50 حسينية- وفي سياق المطالبة بعيد عاشوراء إجازة رسمية فان النظام الكويتي لم يعتمده وإنما تجنب إدراج أي مواعيد رسمية في هذا اليوم. وحتى تبقى الأمور تحت السيطرة أقرت الحكومة الكويتية سنة 2003 تأسيس هيئة تتولى إدارة الأوقاف الجعفرية بشكل مستقل عن وزارة الأوقاف، فالنظام الكويتي إعتد فعلا سياسة استجابية على غرار مطلب الشيعة بحذف الأجزاء التي تمسهم في المناهج الدراسية وهذا ما كان لهم⁽³⁴⁾.

أما عن إقامة تجمعات سياسية شيعية فان هذه السياسة تتبع من إجماع الكويت عن قضية الأشهار بالأحزاب السياسية في الكويت⁽³⁵⁾، وكنتيجة لموقفهم الداعم للنظام الكويتي أثناء الغزو العراقي .

ولا يغفل النظام الكويتي عن القدرة التوزيعية من خلال توزيع عقلائي لايادات الثروة النفطية علما أن الشيعة في الكويت لهم حضورهم الاقتصادي لكونهم من كبار التجار في الدولة دون أن ننسى حضورهم في الجيش والشرطة والحكومة. نستخلص مما سبق أن النظام الكويتي يتعامل بعقلانية ومرونة مع المسألة الطائفية وذلك عن طريق تفعيل القدرة الرمزية والاستجابية والتوزيعية وحتى الاستخراجية ووظيفة أخرى أساسية وهي وظيفة الاتصال السياسي، فالنظام الكويتي يعلم أن تطورات المسألة الطائفية والتحكم بها ليس مرهونا بتعامله الداخلي وإنما بمتغيرات خارجية نظرا لوجود عوامل تساهم في انتشار الظاهرة من دولة إلى أخرى وخروجها عن حدود السيطرة ومن هذه العوامل؛ وجود عامل القرابة الطائفية في الدول الأخرى، إضافة إلى تواصل جغرافي يسهل من انتشار سيناريو معين من دولة إلى أخرى زيادة على الدعم الخارجي -إيران-⁽³⁶⁾.

وخير دليل على ذلك عودة الاحتقان بسبب الاعدامات في السعودية وتبعات الوضع في العراق وتدايعات قضية خلية العبدلي في جانفي 2016 أسفرت عن إصدار أحكام ضد 26 شيعيا بتهمة التخابر مع ايران وحزب الله اللبناني، فنتج عن ذلك مقاطعة النواب الشيعة لجلسات مجلس الأمة فأصبحت المقاطعة بناء على إلتناء طائفي لا لأسباب سياسية.

ب- البحرين:

لطالما نظر النظام البحريني للشيعة بعين الشك والريبة نظرا لوجود تيار ثوري ينادي بأن تكون البحرين إمتدادا لايران، فهذه العلاقة المتوترة دعمتها جملة من المطالب الشيعة على كافة المستويات.

1- المطالب: ومن أبرزها: ⁽³⁷⁾

- تعديلات دستورية حقيقية تخلق توازنا في التمثيل الشيعي في مؤسسات الحكم.
- المطالبة باسقاط الحكم الملكي، فهناك من التيارات من تكفي بالدعوة إلى انتخاب حكومة من قبل الشعب لا بالتعيين الملكي تكون رئاسة الحكومة من نصيب الشيعة.

- رئيس حكومة مسؤول أمام البرلمان وليس أمام الملك.



- بالنسبة للبرلمان: المطالبة بسلطة تشريعية من غرفة واحدة منتخبة بالكامل.
- التوزيع المتكافئ للثروة.
- وقف عمليات التجنيس في البلاد بهدف تغيير التوازن الديمغرافي.
- السماح لكل فئات المجتمع البحريني بتشكيل الأجهزة الأمنية.
- رفع القبضة الأمنية على الحريات.

2- تعامل النظام البحريني كميّار لقياس المكاسب المحققة:

بالرجوع إلى تاريخ رفع المطالب دون الأخذ بمنطق الأولويات فان غالبيتها لم يتحقق وهذا ما يثبتته الواقع الذي لم يتغير واحتجاجات دوار لؤلؤة خير دليل على ذلك، بل إقتصر الأمر على:

- **التنظيمات السياسية:** ومنها جمعية التوعية الاسلامية والتي تأسست عام 1975 لكنها تعرضت للتصفية في 1984، وكذا تنظيم الدعوة الذي تغير إسمها إلى الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين والتي تم تصفيته عام 1982⁽³⁸⁾، وصولا إلى جمعية الوفاق وغيرها من التنظيمات الشيعية حاليا وقد أعازت الدولة قرارات الحل إلى العلاقة مع إيران.

- **التمثيل في مؤسسات الحكم:** تمكن الشيعة من دخول المجلس الوطني سنة 1973 مع بداية ظهور الدولة وذلك من خلال الكتلة الدينية المكونة من 6 أعضاء، لكن الملفت أنه لم يكن للبرلمان حق سن وتشريع القوانين وقد تعقد الوضع عندما أصدر قانون أمن الدولة عام 1974 القاضي بجواز إعتقال أي شخص يهدد أمن الدولة دون محاكمة، وعلى إثره تم حل البرلمان وبقي مغيبا حتى حلول سنة 1992 مما إستدعى الأمر إلى انشاء مجلس الشورى مكونا من 30 عضوا مناصفة بين السنة والشيعة⁽³⁹⁾، وتطور ما بعد التعديلات الدستورية ليضم 40 عضوا حيث أنه في آخر انتخابات تشريعية لعام 2014 تحصل السنة على غالبية المقاعد 27 في مقابل 13 للشيعة الذين رفضوا نتائجها.

أما عن المناصب الوزارية فان الوزارات المهمة هي من نصيب الأسرة الحاكمة وتبقى حوالي 6 وزارات تكون مناصفة بين أفراد الطائفتين - قبل التعديلات الدستورية

2002-⁽⁴⁰⁾، وعلى صعيد محاكم القضاء الشرعي فنجد دائرة جعفرية تختص بالنظر في قضايا الطائفة الشيعية

وبالرجوع إلى الواقع فإن المطالب الشيعية لم تتحقق فلا سلطة الملك تقلصت ولا موجات التجنيس توقفت في ظل وجود لاجئين جدد، ولا معدلات البطالة تكيفت مع مقومات الدولة الاقتصادية، ولا القبضة الأمنية قد خفت في حين تبقى تعديلات دستورية صورية، فالشيعية المعروفون بالبحارنة يفتقرون إلى الامتيازات الموجودة لدى القبائل الأخرى مع الاستبعاد من التوظيف الحكومي في الوزارات ذات الصلة بالأمن، فالشيعية يشغلون 17٪ من المناصب رغم كونهم أغلبية .

ومن الظاهر أن النظام البحريني لم يتعامل بمنطق المرونة في التعاطي مع المطالب الشيعية دعم ذلك التصريحات الإيرانية بالتأكيد على أن البحرين محافظة إيرانية، فالتصور القائم لدى النظام مفاده أن المرونة والتكيف مع مطالب الشيعة يعني إنتهاء الحكم الملكي بالنظر إلى الدعم الخارجي الدائم.

طريقة إدارة النظام البحريني لمطالب الشيعة تظهر غياب القدرة التوزيعية من خلال عدم وجود توزيع متوازن للمناصب المدنية والعسكرية بالتوافق مع النسب الديمغرافية، إضافة إلى غياب القدرة الاستجابية وخير مثال على ذلك حل جمعية الوفاق واجهة المعارضة الشيعية، مع إطلاق القبضة الأمنية خلال الاحتجاجات وهذا ما تجسد فعلا في ما يسمى بالحراك البحريني الذي رغم ما تخلله من لقاءات مع قيادات شيعية لكنها تعطلت بسبب تدخل قوات درع الجزيرة بطلب رسمي.

سادسا: الكويت والبحرين: مظاهر تأثر استقرار النظامين بمستوى الانقسام

الطائفي

من المعروف أن هناك مؤشرات دالة على عدم استقرار الأنظمة ويأتي في مقدمتها الاندماج المجتمعي ودرجة العنف إلى جانب مؤشرات أخرى تزيد من تعقيد الوضع، وبالإسقاط على حالي الكويت والبحرين نستنتج مايلي:

- إرتفاع مستوى العنف نتيجة الشحن الطائفي بعد الثورة الإيرانية وبلوغه الذروة في البحرين سنة 1994 من خلال تجدد المظاهرات وحتى بعض التفجيرات في الكويت في

الثمانينات مع وجود المنشورات المحرّضة على ذلك، لكن الهدوء الذي ميز الكويت بعد ذلك تراجع بفعل تفجير مسجد الامام الصادق في 2015.

-الاستنفار الأمني الذي أعتبر الالية لمواجهة الاحتجاجات في البحرين إضافة إلى تطبيق قانون أمن الدولة من 1975 إلى 2001 وإستبداله بقوانين مشابهة لقانون مكافحة الارهاب أو قانون التجمعات⁽⁴¹⁾.

- يعتبر مؤشر الاندماج المجتمعي من أعقد المؤشرات في حال خروجه عن السيطرة مؤديا إلى إحتمال فشل الدولة وذلك بفعل وجود إنتماءات موازية، وهذا ما تجسد على مدار عقود في الكويت والبحرين من خلال الولاء لجهات إيرانية على وجه الخصوص وصلت في البحرين إلى حد المطالبة بالانضمام إلى إيران ما أدى إلى جو عام يميزه الشك والريبة في مواقفهم وإنتمائهم القومي.

- يؤدي تفكك النسيج الاجتماعي إلى توظيفه ضد وحدة الدولة بفعل سهولة الاختراق الخارجي وإعتباره المدخل نحو خلق نزاعات داخلية والتمكين من حدوث تدخلات خارجية بفعل وجود مراكز قرار وتأثير خارجية وهذا ما تجسد في قرارات حل التنظيمات السياسية في البحرين.

خاتمة:

بناء على فحص الخريطة الطائفية في الكويت والبحرين، والتعرض لأسباب انبعثت المشكلة بين السنة والشيعة مع تحليل مكانة الشيعة في الدولتين من خلال إستقراء المطالب ومقارنتها بالمكاسب المحققة بغية معرفة مستوى تأثر النظامين بالانقسام الطائفي توصلنا إلى مايلي:

- إن التركيبة الطائفية في البحرين والكويت يميزها التماثل في وجود سنة و شيعة، أما نقطة الاختلاف فهي النسب؛ فالسنة أغلبية في الكويت وأقلية في البحرين، والعكس صحيح بالنسبة للشيعة.

- إن المشكلة الطائفية في الكويت تكاد تكون إنعكاسا للبيئة الاقليمية، بينما في حالة البحرين فهي توليفة بين أسباب خارجية وكذا دور النظام السياسي في التعاطي مع المشكلة.

- يشترك الكويت والبحرين في كونهما نظامين ملكيين لكنهما يختلفان من حيث تفول السلطة التنفيذية في البحرين على باقي السلطات بالنظر إلى الصلاحيات المحدودة جدا للبرلمان، في حين يشهد الكويت أداءا نيايبا فعالا يمكنه من مواجهة السلطة التنفيذية.

- لا يعترف كل من الكويت والبحرين بالأحزاب السياسية، لكنهما يسمحان بوجود تنظيمات سياسية مع وجود إختلاف من حيث قوتها في الكويت بالمقارنة مع مثيلاتها في البحرين، ما يفسر جزئيا مستوى الاستجابة للمطالب لدى النظام الكويتي.

- بالنظر لحظوظ الشيعة فإنه على الرغم من مصادرة الحقوق السياسية لشيعة الكويت حتى الستينات إلا أنهم لم يعانون من التفرقة الاجتماعية على غرار شيعة البحرين المغيبون من الناحية الاقتصادية، أما على صعيد المناصب فهناك تضيق يلازمهم عندما يتعلق الأمر بالجيش والمخابرات لكننا نشهد إستثناء في المناصب المدنية -17٪- بعكس شيعة الكويت الممثلين في مؤسسات الدولة.

- يظهر مستوى تأثر النظامين البحرين والكويتي بالانقسام الطائفي من خلال طريقة تعاطيهما مع المسألة الطائفية وذلك من خلال مؤشري العنف والاندماج المجتمعي؛ حيث يرتفع مستوى العنف في البحرين بالمقارنة مع الكويت ويرتفع مستوى الوحدة المجتمعية في الكويت بالمقارنة مع البحرين.

الهوامش:

(1)- كاظم شقيب، المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة (لبنان: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص.51.

(2)- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله الكبير، محمد حسب الله، هاشم الشاذلي (القاهرة: دار المعارف، 1981)، ص.2723.

(3)- مجد الدين الفيروز أياي، القاموس المحيط، مادة(الطائفية)، ط.8(بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص.833.

(4)- طه جابر العلواني، العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات(مكتبة الشروق، 2004)، ص.36.

(5)- Joseph Yacoub, Les minorités dans le monde, faits et analyses (Paris: dextlée de Brouwer, 1998),P.123.



- (6)- موسى الحسيني، "الطائفية في الوطن العربي، تعريفها وأسباب ظهورها"، مجلة المستقبل العربي، ص. 197، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/05/26).
<http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_413_mustaqbal_413_mousa%20hussieny.pdf>
- (7)- عزمي بشارة، "الطائفية خطر يهدد ببناء الثورات العربية الديمقراطية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/05/25).
<<http://dohainstitute.org/content/7ade8968-f131-4ca5-a35b-cbfe12b82b45>>
- (8)- موسى الحسيني، المرجع السابق، ص. 195، 196.
- (9)- برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، ط. 3 (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 39.
- (10)- حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، جدلية الاندماج والتنوع (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص. 158، 159.
- (11)- معجم المعاني، معجم عربي عربي، مادة (مذهب)، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/05/29).
<www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/مذهب>
- (12)- Définition: doctrine -Dictionnaire de français Larousse,(visité le: 29/05/2016).
< www.Larousse.fr/dictionnaire/français/doctrine/26263>.
- (13)- سيار الجميل، "الخلط بين المذهبية والطائفية"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/05/26).
<<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/3/8>>
- (14)- Gabriel Almond," Comparative Political systems", the journal of politics ,N. 03,(August 1956),P.393.
- (15)- Carolina Curvaly," Does political participation affect stability A study of Latin American during the 19th centuries" (Department of politics, New york university, September 2010), P.3.
- (16)- سعد الدين العثماني، "دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي"، صحيفة الوسط البحرينية، ع. 2982 (نوفمبر 2010)، ص. 01.
- (17)- شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا، دراسة حالة نيجيريا وموريتانيا (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص. 49.
- (18)- المكان نفسه.
- (19)- علي بن سليمان بن سعيد الدرهمكي، "التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012)، ص. 139.
- (20)- مقال بدون مؤلف، "الواقع السكاني لدولة الكويت"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/09/24)
<http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID=67>
- (21)- International religious freedom report, bureau of democracy, human rights and labor, US Department of state, .2013, p2(visited 26/05/2016).
< <http://www.state.gov/j/drl/rls/irf/2013religiousfreedom/index.htm#wrapper>>

(22)- فلاح عبد الله المديرس، الحركة الشيعية في الكويت (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999)، ص ص. 6، 8.

(23)- مقال بدون مؤلف، الجهاز المركزي للمعلومات في البحرين، دائرة الاحصاء، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/09/24).

<#/ http://www.cio.gov.bh/cio_ara>

(24)- Without author, "Bahrain's sectarian challenge, middle east report", international crisis group working to prevent conflict, p1(visited 26/05/2016).

<https://www.files.ethz.ch/isn/27459/040_bahrain_sectarian_challenge_arab.pdf>

(25)- حسين علي الصباغة، "النظام البرلماني في دولة الكويت: الواقع والمستقبل"، مجلة المستقبل العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص. 41.

(26)- عزة وهبة، "الأداء التشريعي للمجالس التشريعية العربية -دراسة مقارنة-..الحالة الكويتية"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/07/24)

<P://pogar.org/local user/pogarp/legislature/wahby1a/section12html>

(27)- حسين علي الصباغة، المرجع السابق، ص ص. 43، 44.

(28)- منيرة أحمد فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ودار الأمين للنشر والتوزيع)، ص ص. 50، 51.

(29)- المرجع نفسه، ص. 69.

(30)- فلاح عبد الله المديرس، المرجع السابق، ص. 22.

(31)- مقال بدون مؤلف، "شيعية الكويت..بين المشاركة والتمايز المذهبي"، (تم تصفح الموقع يوم:

<http://www.almogtarbeen.com/almogtarbeen/Show/1521/> (2016/07/21)

(32)- فلاح عبد الله المديرس، المرجع السابق، ص. 22.

(33)- المرجع نفسه، ص. 40.

(34)- شيعية الكويت..بين المشاركة والتمايز المذهبي، المرجع السابق.

(35)- حسين علي الصباغة، المرجع السابق، ص. 44.

(36)- Oana Tranca, "la diffusion des conflits ethniques, une approche dyadique", Études internationales, n.4(4décembre2006), pp.507,515.

(37)- يسري الغريباوي، مي غيث، "بين الاستمرارية والتغيير: البحرين في وضع مضطرب"، (تم تصفح

الموقع يوم: 2016/07/21) <www.acrseg.org/2309/bcraw >

(38)- منيرة أحمد فخرو، المرجع السابق، ص. 97.

(39)- المرجع نفسه، ص ص. 55، 53.

(40)- المكان نفسه.

(41)- عباس المرشد، "الطائفية الجديدة والتحريك المذهبي في البحرين"، (تم تصفح الموقع يوم:

<www.bcs1.org.uk/arabic/?p=1358>(2016/07/25)

